مقدمة الدراسة

المبحث الأول

ترجمة المصنِّف
الحافظ عبد الغني المقدسي

لقد كان الحافظ عبد الغني المقدسي من أفراد العلماء العاملين على مَرِّ التاريخ الإسلامي، وقد حفلت حياته العلمية بالأحداث المثيرة، وبالعِبَر، وبالدروس المستفادة؛ ممَّا دفع الحافظ ضياء الدين المقدسي إلى إفراد سيرته في جزئين، كما اعتنى علماء التاريخ والرجال بذكره وترجمته والإطناب في ذلك، وقد ترجمه الحافظ ابن رجب الحنبلي بترجمة حافلة جدًّا في «ذيل طبقات الحنابلة»، وكذا الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، معتمدين في ذلك على كتاب «الضياء»، ويُنصح طلاب العلم والباحثون بكثرة مطالعة ترجمته وسيرته، ونشرها والاستفادة منها، وهذا ملخص لترجمته:

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو: الإمام حافظ الوقت تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر، الجماعيلي، المقدسي، أبو محمد.

مولده:

وُلِد بجماعيل - من أرض نابلس من الأرض المقدسة - سنة إحدى وأربعين وخمس مئة.

طلبه للعلم ورحلاته وشيوخه:

قَدِم الحافظ المقدسي **دمشق** صغيرًا بعد الخمسين، فسمع بها من أبي المكارم بن هلال، وأبي المعالي بن صابر، وأبي عبد الله بن حمزة بن أبي جميل القرشي، وغيرهم.

ثم رحل إلى **بغداد** سنة إحدى وستين، هو والشيخ الموفَّق، فأقامَا ببغداد أربع سنين. وكان الموفق ميله إلى الفقه، والحافظ عبد الغني ميله إلى الحديث؛ فنزلا على الشيخ عبد القادر، وكان يراعيهما، ويُحسن إليهما، وقرأا عليه شيئًا من الحديث والفقه.

وحُكيَ أنهما أقاما عنده نحوًا من أربعين يومًا، ثم مات، وأنهما كانا يقرآن عليه كل يوم درسين من الفقه، فيقرأ هو من «الخرقي» من حفظه، والحافظ من كتاب «الهداية».

وبعد ذلك اشتغلا بالفقه والخلاف على ابن الَمنِّيِّ، وصارا يتكلمان في المسألة ويناظران.

وسمعا من أبي الفتح بن البَطِّي، وأحمد بن المقري الكَرْخي، وأبي بكر بن النَّقُّور، وهبة الله الدَّقَّاق، وأبي زرعة، وغيرهم. ثم عادا إلى دمشق.

ثم رحل الحافظ المقدسي سنة ست وستين إلى **مصر والإسكندرية**، وأقام هناك مدة، ثم عاد، ثم رجع إلى الإسكندرية سنة سبعين، وسمع بها من الحافظ السِّلَفي وأكثر عنه، حتى قيل: لعله كتب عنه ألف جزء. وسمع من غيره أيضًا.

وسمع بمصر من أبي محمد بن برِّي النحوي وجماعة، ثم عاد إلى دمشق.

ثم سافر بعد **السبعين** إلى أصبهان، وكان قد خرج إليها، وليس معه إلا قليل فلوس، فسهَّل الله له مَن حَمله وأنفق عليه، حتى دخل أصبهان وأقام بها مدة، وسمع بها الكثير، وحصل الكتب الجيدة، ثم رجع.

وسمع **بهَمَذَان** من عبد الرزاق بن إسماعيل القرماني، والحافظ أبي العلاء، وغيرهما.

وبأصبهان من الحافظين: أبي موسى المديني، وأبي سعد الصائغ، وطبقتيهما.

وسمع **بالموصل** من خطيبها أبي الفضل الطوسي.

وكَتَبَ بخطِّه المُتقن ما لا يوصف كثرة، وعاد إلى دمشق، ولم يزل ينسخ ويصنف، ويحدث، ويفيد المسلمين، ويعبد الله تعالى، حتى توفاه الله على ذلك.

حفاظه على وقته:

قال الحافظ الضياء المقدسي: وسمعت الإمام الزاهد إبراهيم بن محمود بن جوهر البعلي يقول: سمعت العماد - يعني: أخا الحافظ عبد الغني - يقول: ما رأيت أحدًا أشد محافظة على وقته من الحافظ عبد الغني.

قال الضياء: كان شيخنا الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، لا يكاد يضيع شيئًا من زمانه بلا فائدة؛ فإنه كان يصلي الفجر، ويلقن الناس القرآن، وربما أقرأ شيئًا

من الحديث؛ فقد حفظنا منه أحاديث جمة تلقينًا، ثم يقوم يتوضأ، فيصلي ثلاث مئة ركعة بالفاتحة والمعوذتين إلى قبل وقت الظهر، ثم ينام نومة يسيرة إلى وقت الظهر، ويشتغل إما للتسميع بالحديث، أو بالنسخ إلى المغرب، فإن كان صائمًا أفطر بعد المغرب، وإن كان مفطرًا صلى من المغرب إلى عشاء الآخرة، فإذا صلَّى العشاء الآخرة نام إلى نصف الليل أو بعده، ثم قام كأن إنسانًا يوقظه، فيتوضأ ويصلِّي لحظة كذلك، ثم توضأ وصلَّى كذلك، ثم توضأ وصلَّى إلى قرب الفجر، وربما توضأ في الليل سبع مرات أو ثمانية، أو أكثر، فقيل له في ذلك! فقال: ما تطيب لي الصلاة إلا ما دامت أعضائي رطبة. ثم ينام نومة يسيرة إلى الفجر، وهذا دأبه، وكان لا يكاد يصلِّي صلاتين مفروضتين بوضوء واحد.

ثناء العلماء عليه:

- قال الحافظ **أبو موسى المديني**: قلَّ مَن قَدِم علينا من الأصحاب يفهم هذا الشأن كفهم الشيخ الإمام ضياء الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، زاده الله توفيقًا. . .وقَل من يفهم في زماننا لما فهم، زاده الله علمًا وتوفيقًا.

- وقال **ابن النجار البغدادي**: حدَّث بالكثير، وصنف تصانيف حسنة في الحديث، وكان غزير الحفظ، من أهل الإتقان والتجويد، قيمًا بجميع فنون الحديث، عارفًا بقوانينه، وأصوله، وعلله، وصحيحه، وسقيمه، وناسخه، ومنسوخه، وغريبه، وشكله، وفقهه، ومعانيه،

وضبط أسماء رواته، ومعرفة أحوالهم.

- وقال أبو الثناء محمود بن همام: سمعت أبا عبد الله محمد بن أميرك الجويني المحدث، يقول: ما سمعت السِّلَفي يقول لأحد: الحافظ، إلا لعبد الغني المقدسي.

عبادته وورعه وما عُرف عنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

كان الحافظ عبد الغني كثير العبادة، وَرِعًا، متمسكًا بالسنة على قانون السلف.

وذُكر أنه كان دائم الصيام، كثير الإيثار، وكان يصلي كل يوم وليلة ثلاث مئة ركعة، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

وأنه كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرأ الحديث يوم الجمعة بعد الصلاة بجامع دمشق، وليلة الخميس بالجامع أيضًا، ويجتمع خلق كثير، وكان يقرأ ويبكي، ويبكي الناس بكاءً كثيرًا، حتى إن من حضر مجلسه مرة لا يكاد يتركه؛ لكثرة ما يطيب قلبه، وينشرح صدره فيه، وكان يدعو بعد فراغه دعاءً كثيرًا.

وذُكر أنه كان يستعمل السواك كثيرًا، حتى كأن أسنانه البَرَد.

وقال أبو الثناء محمود بن سلامة الحراني التاجر بأصبهان: كان الحافظ عبد الغني نازلاً عندي بأصبهان، وما كان ينام من الليل إلا القليل، بل يصلّي ويقرأ ويبكي، حتى ربما منعنا النوم إلى السحر.

قال: وكان الحافظ لا يرى منكرًا إلا غيَّره بيده أو لسانه، وكان لا تأخذه في الله لومة لائم، ولقد رأيته مرة يهريق خمرًا، فجبذ صاحبه

السيف، فلم يخف من ذلك، وأخذه من يده، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ قويًا في بدنه، وفي أمر الله، وكثيرًا ما كان بدمشق ينكر المنكر، ويكسر الطنابير والشبابات.

حُب الناس له:

قال الحافظ الضياء: وما أعرف أحدًا من أهل السنة رأى الحافظ [عبد الغني] إلا أحبه حبًا شديدًا، ومدحه مدحًا كثيرًا.

وذكر أنه كان بأصبهان، فاصطف الناس في السوق ينظرون إليه.

وقالوا: لو أقام الحافظ بأصبهان مدة وأراد أن يملكها، لملكها. يعني من حبهم له، ورغبتهم فيه.

وقال الضياء: ولما وصل إلى مصر كان إذا خرج يوم الجمعة إلى الجامع، لا نقدر نمشي معه من كثرة الخَلق الذين يجتمعون حوله.

صفاته الخَلْقية:

كان الحافظ عبد الغني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس بالأبيض الأمهق، بل يميل إلى السمرة، حسن الشعر، كثّ اللحية، واسع الجبين، عظيم الخلق، تام القامة، كأن النور يخرج من وجهه، فكان قد ضعف بصره من كثرة البكاء، والنَّسْخ، والمطالعة.

صفاته الخُلُقية:

وكان سخيًا جوادًا كريمًا لا يدَّخر دينارًا ولا درهمًا، ومهما حصل له أخرجه، وقد ذكروا عنه أنه كان يخرج في بعض الليالي بقفاف الدقيق إلى بيوت المحتاجين، فيدق عليهم، فإذا علم أنهم يفتحون الباب ترك

ما معه ومضى؛ لئلاَّ يعرفه أحد.

وقد كان يُفتح له بشيء من الثياب والبرد فيعطي الناس، وربما كان عليه ثوب مرقع.

وقد أوفى غير مرة سرًّا ما يكون على بعض أصحابه من الدَّيْن ولا يُعْلِمهم بالوفاء.

قال الشيخ الموفق عنه: كان جوادًا، يُؤْثر بما تصل إليه يده سرًّا وعلانية.

مصنفاته:

أطنب الحافظ ابن رجب الحنبلي في «ذيل طبقات الحنابلة»، والحافظ الذهبي في «السير» في ذكر مصنفات الحافظ عبد الغني، ومن أهم ذلك:

- كتاب «عمدة الأحكام» مما اتفق عليه البخاري ومسلم، وهو كتاب كتب الله له القبول في كل العصور، وسارت به الركبان.

- كتاب «المصباح في عيون الأحاديث الصحاح» ثمانية وأربعين جزءًا، يشتمل على الأحاديث الصحيحة.

- كتاب «نهاية المراد من كلام خير العباد» لم يبيضه كله، في السُّنَن، نحو مئتي جزء.

- كتاب «الآثار المرضية في فضائل خير البرية» أربعة أجزاء.

- جزء كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» جزء كبير.

- كتاب «تبيين الإصابة لأوهام حصلت في معرفة الصحابة» الذي

ألفه أبو نعيم الأصبهاني في جزء كبير.

- وكتاب «الكمال في أسماء الرجال»، وهو الذي بين يديك.

مِحَنُهُ:

ابتُلي الحافظ عبد الغني المقدسي ابتلاءً شديدًا في حياته، كما هو الشأن في سير الكثير من ورثة الأنبياء من علماء الإسلام، فمن ذلك:

محنة دمشق:

كان الحافظ عبد الغني بدمشق يُحدِّث، وينتفع به الناس، إلى أن تكلم في الصفات والقرآن بشيء أنكره عليه أهل التأويل، وشنعوا به عليه، وعقد له مجلس بدار السلطان، حضره القضاة والفقهاء، فأصر على قوله، وأباحوا إراقة دمه، فشفع فيه جماعة إلى السلطان من الأمراء والأكراد، وتوسطوا في أمره على أن يخرج من دمشق إلى ديار مصر، فأُخرج إلى مصر، وأقام بها خاملاً إلى حين وفاته.

محنة أخرى في دمشق:

كان الحافظ يقرأ الحديث بدمشق، ويجتمع الخلق عليه، ويبكي الناس، وينتفعون بمجالسه كثيرًا، فوقع الحسد عند المخالفين بدمشق، وشرعوا يعملون وقتًا يجتمعون في الجامع، ويقرأ عليهم الحديث، ويجمعون الناس من غير اختيارهم، فهذا ينام، وهذا قلبه غير حاضر، فلم تشتف قلوبهم بذلك، فشرعوا في المكيدة بأن أمروا الإمام الناصح أبا الفرج عبد الرحمن بن نجم بن الحنبلي الواعظ بأن يجلس يعظ في الجامع تحت قُبة النسر بعد الجمعة، وقت جلوس الحافظ.

فاختلف الحافظ المقدسي مع الناصح، ثم اتفقا على أن يجلس الناصح بعد صلاة الجمعة، ثم يجلس الحافظ بعد العصر، فلما كان بعض الأيام، والناصح قد فرغ من مجلسه، وكان قد ذكر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مجلسه، فدسوا إليه رجلاً ناقص العقل من بيت ابن عساكر، فقال للناصح كلامًا معناه: إنك تقول الكذب على المنبر. فضرب ذلك الرجل وهرب، فأتبع، فخبئ في الكلاسة، ومشوا إلى الوالي، وقالوا له: هؤلاء الحنابلة ما قصدهم إلا الفتنة... إلى آخر محنته.

محنته في مصر:

لما وصل الحافظ إلى مصر، تُلقِّي بالبِشْر والإِكرام، وأقام بها يُسمِع الحديث بمواضع منها، وبالقاهرة، وقد كان بمصر كثير من المخالفين، لكن كانت رائحة السلطان تمنعهم من أذى الحافظ لو أرادوه، ثم جاء الملك العادل وأخذ مصر، وأكثر المخالفون عنده على الحافظ، وبعضهم بذل في قتل الحافظ خمسة آلاف دينار.

قال الحافظ عبد الغني عن الملك العادل ملك مصر: اجتمعت به، وما رأيت منه إلا الجميل، فأقبل عليّ وأكرمني، وقام لي والتزمني، ودعوت له. ثم قلت: عندنا قصور، فهو الذي يوجب التقصير. فقال: ما عندك لا تقصير ولا قصور. وذكر أمر السنة، فقال: ما عندك شيء يعاب في أمر الدين ولا الدنيا، ولا بد للناس من حاسدين.

قال: ثم سافر العادل إلى دمشق، وبقي الحافظ بمصر، والمخالفون لا يتركون الكلام فيه، فلما أكثروا عزم الملك الكامل على إخراجه من

مصر، واعتقل في دارٍ سبع ليال، فقال: ما وجدت راحة بمصر مثل تلك الليالي.

محنة أخرى في مصر:

خرج الحافظ عبد الغني إلى بعلبك، ثم سافر إلى مصر، فنزل عند الطحانين، وصار يقرأ الحديث، فأفتى فقهاء مصر بإباحة دمه، وكتب أهل مصر إلى الصفي بن شكر وزير العادل: أنه قد أفسد عقائد الناس، ويذكر التجسيم على رءوس الأشهاد، فكتب إليه والي مصر ينفيه إلى المغرب، فمات قبل وصول الكتاب.

محنته بأصبهان:

قال الإمام أبو محمد عبد الله بن أبي الحسن الجبائي : كان أبو نعيم الحافظ قد أخذ على الحافظ أبي عبد الله بن مَنْدَه أشياء في كتاب «معرفة الصحابة»، وكان الحافظ أبو موسى المديني يشتهي أن يأخذ على أبي نعيم- يعني: في كتاب «معرفة الصحابة»- فما كان يحسن، فلما جاء الحافظ عبد الغني إلى أصبهان أشار إليه بذلك، قال: تأخذ على أبي نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» نحوًا من مائتين وتسعين موضعًا، قال: فلما سمع بذلك الصدر عبد اللطيف بن الخُجندي طلب الحافظ عبد الغني وأراد إهلاكه، فاختفى الحافظ.

وذلك أن بيت الخجندي أشاعرة، كانوا يتعصبون لأبي نعيم، وكانوا رؤساء البلد.

محنته بسبب كتاب العقيلي:

قال الضياء: وسمعت الحافظ يقول: كنا بالموصل نسمع «الجرح والتعديل» للعُقيلي، فأخذني أهل الموصل وحبسوني، وأرادوا قتلي؛ من أجل ذكر أبي حنيفة فيه، فجاءني رجل طويل ومعه سيف، فقلت: لعل هذا يقتلني وأستريح. قال: فلم يصنع شيئًا، ثم إنهم أطلقوني.

قال: وكان يسمع هو والإمام ابن البرني الواعظ، فأخذ ابن البرني الكراس التي فيها ذكر أبي حنيفة، فاشتالها، فأرسلوا، وفتشوا الكتاب فلم يجدوا شيئًا؛ فهذا سبب خلاصه. والله أعلم.

وفاته ووصيته:

قال أبو موسى ابن الحافظ عبد الغني: مرض والدي رَحِمَهُ اللَّهُ في ربيع الأول سنة ست مئة مرضًا شديدًا منعه من الكلام والقيام، واشتد به مدة ستة عشر يومًا، وكنت كثيرًا ما أسأله: ما تشتهي؟ فيقول: أشتهي الجنة، أشتهي رحمة الله تعالى. لا يزيد على ذلك.

فلما كان يوم الاثنين جئت إليه، وكان عادتي أبعث من يأتي كل يوم بكرة بماء حار من الحمام يغسل أطرافه، فلما جئنا بالماء على العادة مدَّ يده، فعرفت أنه يريد الوضوء، فوضأته وقت صلاة الفجر، ثم قال: يا عبد الله، قم فصل بنا وخفف. فقمت فصليت بالجماعة، وصلَّى معنا جالسًا، فلما انصرف الناس جئت، فجلست عند رأسه وقد استقبل القبلة، فقال لي: اقرأ عند رأسي سورة يس. فقرأتها، فجعل يدعو الله وأنا أُؤَمِّن، فقلت: هاهنا دواء قد عملناه، تشربه؟ فقال: يا بنيّ، ما بقي

إلا الموت. فقلت: ما تشتهي شيئًا؟ قال: أشتهي النظر إلى وجه الله تعالى. فقلت: ما أنت عني راضٍ؟ قال: بلى والله، أنا عنك راضٍ وعن إخوتك، وقد أجزت لك ولإخوتك ولابن أختك إبراهيم.

وقال: أوصاني أبي عند موته: لا تضيعوا هذا العلم الذي تعبنا عليه - يعني: الحديث -. فقلت: ما توصي بشيء؟ قال: ما لي على أحد شيء، ولا لأحد علي شيء. قلت: توصيني بوصية. قال: يا بني، أوصيك بتقوى الله، والمحافظة على طاعته. فجاء جماعة يعودونه، فسلموا عليه، فرد عليهم، وجعلوا يتحدثون، ففتح عينيه وقال: ما هذا الحديث؟ اذكروا الله تعالى، قولوا: لا إله إلا الله. فقالوها، ثم قاموا، فجعل يذكر الله، ويحرك شفتيه بذكره، ويشير بعينيه، فدخل رجل فسلم عليه، وقال له: ما تعرفني يا سيدي؟ فقال: بلى. فقمت لأُناوله كتابًا من جانب المسجد، فرجعت وقد خرجت روحه، وذلك يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ست مئة.

وبقي ليلة الثلاثاء في المسجد، واجتمع الغد خلق كثير من الأئمة والأمراء، ما لا يحصيهم إلا الله عز وجل، ودُفن يوم الثلاثاء بالقرافة.

مما قيل في رثائه:

رثى الإمامَ عبد الغني غيرُ واحد، منهم الإمام أبو عبد الله محمد بن سعد المقدسي الأديب بقصيدة طويلة، أولها:

هذا الذي كنت يوم البين أحتسب ... فليقض دمعي عنك بعض ما يجب

يا سائرين إلى مصر بربِّكم ... رفقًا عليَّ، فإن الأجر مكتسب

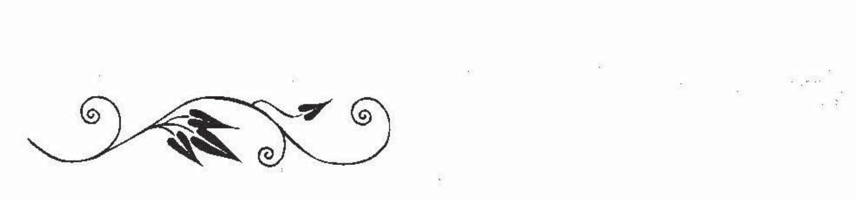
قالوا لساكنها: حُييت من سكن ... يا منية النفس، ماذا الصد والغضب؟
بالشام قوم وفي بغداد قد أسفوا ... لا البعد أَخْلَق بلواهم ولا الحقب
قد كنت بالكتب أحيانًا تعللهم ... فاليوم لا رسل تأتي ولا كتب
أُنسيتَ عهدهم أم أنت في جدث ... تسفي وتبكي عليك الريح والسحب
بل أنت في جنة تجنى فواكهها ... لا لغو فيها ولا غول ولا نصب
يا خير من قال بعد الصحب: «حدثنا» ... ومن إليه التُّقى والدين ينتسب
لولاك مادَ عمود الدين وانهدمت ... قواعد الحق واغتال الهدى عطب
فاليوم بعدك جمر الغيّ مضطرم ... بادي الشرار وركن الرشد مضطرب
فلَيبكينَّك رسول الله ما هتفت ... ورق الحمام وتبكي العجم والعرب
لم يفترق بكما حال فموتكما ... في الشهر واليوم هذا الفخر والحسب
أحييت سنته من بعد ما دفنت ... وشِدْتها وقد انهدت لها رتب
وصنتها عن أباطيل الرواة لها ... حتى استنارت، فلا شك ولا ريب
ما زلت تمنحها أهلاً، وتمنعها ... من كان يلهيه عنها الثغر والشنب
قوم بأسماعهم عن سمعها صمم ... وفي قلوبهم من حفظها قُضب
تنوب عن جمعها منهم عمائمهم ... أيضًا ويغنيهم عن عرسها اللقب
يا شامتين وفينا ما يسوؤهم ... مستبشرين وهذا الدهر محتسب
ليس الفناء بمقصور على سبب ... ولا البقاء بممدود له سبب
ما مات من عز دين الله يعقبه ... وإنما الميت منكم من له عقب
ولا تقوض بيت كان يعمده ... مثل العماد ولا أودى له طنب
علا العلى بجمال الدين بعد كما ... تحيى العلوم بمحيي الدين والقرب

وتسبق الخيل تاليها إن بعدت | وغاية السبق لا تعيى له النجب
مثل الدراري السواري شيخنا أبدًا | نجم يغور ويبقى بعده شهب
من معشر هجروا الأوطان وانتهكوا | حمر الخطوب وأبكار العلى خطبوا
شُمُّ العرانين ملح لو سألتهم | بذل النفوس لما هابوا بأن يهبوا
بيض مفارقهم سود عواتقهم | يمشي مسابقهم من حظه التعب
نور إذا سألوا نار إذا حملوا | سحب إذا نزلوا أسد إذا ركبوا
الموقدون ونار الحرب خامدة | والمقدمون ونار الحرب تلتهب
هذا الفخار فإن تجزع فلا جزع | على المحب وإن تصبر فلا عجب

مصادر الترجمة:

ترجم للحافظ عبد الغني عدد كبير من المصادر، منها: «معجم البلدان» (٢/ ١٦٠)، و«التقييد» لابن نقطة (٢/ ١٣٨)، و«ذيل تاريخ بغداد» لابن الدبيثي، كما في «المختصر المحتاج» (٣/ ٨٢، ٨٣)، و«ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار، كما في «المستفاد» (ص١٦٧-١٦٩)، و«التكملة لوفيات النقلة» (٢/ ١٧)، و«الذيل على الروضتين» (ص٤٦، ٤٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٤٣-٤٧١)، و«العبر»(٣/ ١٢٩)، و«دول الإسلام» (٢/ ١٠٧)، و«المعين في طبقات المحدثين»(ص١٨٦)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ١٥٢)، و«ذيل التقييد»(٢/ ١٣٦)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٣٨، ٣٩)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ١٣٦) وهي ترجمة حافلة جدًا، و«النجوم الزاهرة» (٦/ ١٨٥)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٣٤٦، ٤٨٥)، و«حسن

المحاضرة» (١/ ٣٥٤)، و«تاريخ الصالحية» (٢/ ٤٣٩)، و«كشف الظنون» (ص١٠١٣، ١١٦٤، ١٥٠٩، ٢٠٣٥)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٣٤٥، ٣٤٦)، و«التاج المكلل» (ص٢١٣)، و«ذيل كشف الظنون» (٢/ ٦٩، ١٤٨، ١٩٦، ٢٩٦، ٣٠٨، ٣١٨، ٤٩٣)، و«الرسالة المستطرفة» (ص٤٩)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٤)، ومعجم المؤلفين» (٥/ ٣٧٥).



المبحث الثاني

أهمية كتاب «الكمال في أسماء الرجال» والإضافة التي نقدمها بنشر كتابه

١- ترجع أهمية كتاب «الكمال» إلى أنَّه أوَّل كتاب يُصَنَّف في جمع رجال الكتب الستة، التي هي دواوين السنة النبوية.

فكان الحافظ أبو محمد عبد الغني المقدسي هو مَن سنَّ التصنيف في هذا الباب، حتى قال الحافظ مغلطاي في مقدمة «إكمال تهذيب الكمال»(١) : **«على أن أبا محمد -رحمه الله تعالى- هو الذي نَهَجَ للناس هذا الطريق، وأخرجهم إلى السعة بعد الضيق»**.

٢- وكلُّ من صنَّفَ في رجال الكتب الستة بعد الحافظ عبد الغني كان عالةً على كتابه، ولم يخرُج أحدٌ مِمَّن صَنَّف في ذلك عن إطار كتابه «الكمال»، بل عَمَدُوا إلى تهذيبه، واختصاره، والزيادة عليه.

لهذا يقول الحافظ مغلطاي مُقدرًا جهودَ الحافظ عبد الغني في ذلك، ومبيِّنًا أن كل من صنَّف بعده لم يبذل من الجُهد ما بذله: «فكان الفضل للمتقدم، وكان تعبه- أي: تعب عبد الغني- أكثر من تعب الشيخ جمال الدين- أي: المزي في «تهذيب الكمال»-؛ لأنه جمع مفرَّقًا، وهذا

(١) (١/٦).

هذَّب محققًا»[(١)].

٣- ومعلومٌ أن أهمية أي كتاب من الكُتب تُعرف من مدى استفادة مَن جاء بعده منه، وإذا أكثر المتأخر النقل عن كتاب المتقدم؛ عُرِفت أهميته بذلك، فكيف بكتابٍ اعتمد عليه مَن جاء بعده اعتمادًا كليًّا في التصنيف؟! فقد استوعب الحافظ المزي نصوصَ هذا الكتاب، ولم يستثن منها سوى أسانيد الحافظ عبد الغني، وما ترجَّح لديه أنه من أوهامه، ووجدتُ الحافظ المزي ينقل عنه عددًا كبيرًا من السطور حرفًا بحرف، وكذا أفاد منه مَن جاء بعد المزي.

٤- لهذا كُله توالت عبارات الثَّناء على كتاب «الكمال» مِمَّن جاء بعد الحافظ عبد الغني؛ فقال المزي عن كتابه: «**وهو كتاب نفيس، كثير الفائدة**»[(٢)].

وقال عنه الحافظ ابن حجر: «فإن كتاب «الكمال في أسماء الرجال» الذي ألَّفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، وهَذَّبَه الحافظُ الشَّهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي، **مِن أَجَلِّ المُصَنَّفَات في معرفة حَمَلَةِ الآثار وضعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعًا**»[(٣)].

٥- ومما يزيد أهمية الكتاب: أنه احتوى على مادة زائدةٍ على ما في

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ١٤٧).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١/ ٣).

«تهذيب الكمال»، فقد وقفتُ فيه على نقولات في جرح وتعديل بعض الرواة فات المزي أن ينقلها في «تهذيبه»، وكذا جملة من شيوخ وتلامذة الرواة ممن فات المزي أن ينقلهم في كتابه.

٦-أسند الحافظ عبد الغني في هذا الكتاب كثيرًا من أقوال أئمة الجرح والتعديل، وبعضُ ذلك لم أجده إلا في كتابه، ومعلومٌ لدى الباحثين أهمية الوقوف على أسانيد أقوال أئمة الجرح والتعديل خاصَّةً عند التعارض والترجيح بين أقوالهم.

٧-لنَشْرِ هذا الكتاب أهمية في الدراسات التاريخية عن المُصَنَّفات في رجال الكتب الستة بصفة خاصة، وفي فن «التراجم» بصفة عامة، ولا يمكن أن تكتمل دراسة ذلك دون الرجوع إلى الكتاب الأصلي في هذا الباب الذي اعتمد عليه كل مَن صَنَّف بعده فيه.

٨-يعكس هذا الكتاب جانبًا من شخصية الحافظ عبد الغني المقدسي العلمية، ويُبين براعته في التصنيف في فنِّ الرجال، ودقته في ذلك.

٩-يعكس هذا الكتاب جانبًا من الحالة العلمية السَّائدة في عصر الحافظ عبد الغنيِّ المقدسي، وقد تميزت بالنشاط العلمي.



المبحث الثالث

منهج الحافظ المقدسي في كتاب «الكمال»

١- لمَّا كانت الكتبُ السِّتَّة هي دواوين السنة، وأجلَّ مصنفات الحديث الشريف؛ كان الناس بحاجة إلى مصنَّفٍ يعتني بالترجمة لرجالها؛ ليعينهم على دراسة أسانيدها لتمييز صحيحها من سقيمها، وغثِّها من سمينها.

وقد بيَّن الحافظ المقدسي في خاتمة مقدمته أهمية علم الرجال والاعتناء بالتصنيف فيه، فقال:

«ومعرفةُ الرجال من أولى العُلوم بِصَرْف العِنَايَةِ إليه، والمحافظة عليه؛ لأن بهم حفظ الله عز وجل دينه، وحَرَسَ بأهل الحديث شريعتَهُ وسُنَّة نبيه المصطفى محمد عليه أفضل الصَّلاة والسَّلام».

- **فتصدى الحافظ المقدسي لهذه المهمة الشاقة**، وسبر غور هذه الكتب؛ ليُفرد أسماء رجالها، ومن ثَمَّ الرجوع لكتب الرجال والتواريخ لجمع مادة تراجمهم.

يقول الحافظ المقدسي في مقدمة كتابه:

«**وبَعْدُ**: فهذا كتابٌ نَذْكُرُ فيه- إن شاء الله- ما اشْتَمَلَت عليه كتبُ الأئمة السِّتَّة من الرجال، فَأَوَّلُهم: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المُغيرة الجُعْفِي، مَوْلاهُم، البخاري، ثم أبو الحسين

مسلم بن الحَجَّاج بن مُسلم القُشَيْرِي النَّيْسَابُوري، وأبو داود سليمان بن الأَشْعث السِّجِسْتَاني، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بَحْر النَّسائي، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضَّحَّاك الترمذي السُّلَمي الضَّرير، وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القَزْوِيني».

● **وفي عبارة المقدسي ما يبين أنه اعتمد على كتاب «سنن ابن ماجه» كمُتمم للكتب الستة**، وقد سار بعض أهل العلم قبل ذلك على جعل «موطأ الإمام مالك» هو الكتاب السادس من الكتب الستة، كرزين السرقسطي، وتبعه عليه ابن الأثير في «جامع الأصول»، إلى أن جاء الإمام أبو الفضل ابن طاهر المقدسي، فكان أول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الكتب الستة بدلاً من «الموطأ»، والسبب في ذلك كون زيادات «الموطأ» على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًّا بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات «الموطأ»، فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة، وتبعه على ذلك الحافظ المقدسي في كتابه «الكمال»، ثم استقر أهل العلم على ذلك[١].

٢- شَرَط الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه هذا استيعاب واستقصاء رجال هذه الكتب قدر الطاقة.

وقد نصَّ على ذلك في مقدمته فقال: «واستَوْعَبْنَا ما في هذه الكُتُب

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٧).

مِن الرِّجَال غَايَة الإمْكَان».

إلا أنه نبَّه على أن استقصاء ذلك متعذِّر بسبب اختلاف نُسخ هذه الكتب؛ فقد يوجد في بعض النسخ من الأحاديث ما لا يوجد في الكتب الأخرى، وقد يختلف سياق الإسناد من كتاب لآخر، بالإضافة إلى كثرة رجال هذه الكتب؛ فقد يشذ على الباحث بعض ذلك، يقول المقدسي:

«غير أنه لا يُمْكِن دعوى الإحاطة بجميع من فيها؛ لاختلاف النُّسَخ، وقد يَشُذُّ عَنْ الإنسان بعد إمعانِ النَّظَرِ وكَثْرَةِ التَّتَبُّع ما لا يَدْخُلُ في وُسْعِهِ، والكمال لله عز وجل، ولكتابه العزيز».

٣- وقد بيّن الحافظ المقدسي في مقدمته سبب اختياره لهذه الكتب دون غيرها في خدمة أسانيدها، فقال:

«ولا يَشُذُّ عن هذه الكُتُب من الصَّحِيح إلا اليسير، وكذلك من ثِقَاتِ المُتقدمين».

٤- بعد أن قام الحافظ المقدسي بجمع أسماء الرجال الواردة في هذه الكتب، قام بالرجوع لكتب التواريخ والرجال للترجمة لهم، كل ذلك مع الاختصار، فأفرد هذه الأسماء، ثم ذكر في كل ترجمة أسماء شيوخ المترجَم لهم، ثم أسماء تلامذته، ثم أهم ما قيل فيه من جرح وتعديل، ثم سَنَة وفاته، ثم يختم ذلك بذكر من أخرج له من أصحاب الكتب الستة، يقول المقدسي:

«وقَدَّمْنَا من أحوالهم حَسْبَ الطَّاقة، ومبلغ الجُهْد، وحَذَفْنَا كثيرًا من الأقوال والأسانيد طَلَبًا للاختصار؛ إذ لو استوعبنا ذلك لكان الكتابُ من

جُمْلَةِ التَّوَاريخ الكبار، فما يحصل اتفاقهم عليه قُلْنَا فيه: روى له الجماعة، وما اتفق عليه البخاري ومسلم قلنا: اتفقا عليه، والباقي سميناه».

- وقال بعد ذلك مما يؤكد أنه تعمد إغفال كثير من الأقوال الواردة في الرجال في كتابه:

«وهذا ما تيسر إيراده من الكلام في أَحْوَال النَّقَلَة والرُّواة على وجه الاختصار، ولو ذهبنا نستوعب ما وَرَدَ في ذلك ونُقِلَ عن الأئمة؛ لطال».

- وظهر لي من خلال التحقيق أن أهم المصادر التي رجع إليها لترجمة الرجال هي: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[1]، و«تاريخ بغداد» للخطيب، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«الكامل» لابن عدي، وقد رجع إلى عشرات المصادر الأخرى ككتب السؤالات والتواريخ عن أئمة الجرح والتعديل، وثقات العجلي، وطبقات ابن سعد، إلا أن غالب مادة كتابه نقلها من المصادر الأربعة المذكورة، وقد وجدته ينقل منها حرفيًّا في كثير من المواضع، والله أعلم.

٥- أما ترتيب كتابه: فقد بدأ الحافظ المقدسي كتابه بترجمةٍ مختصرةٍ لأشرف الخلق محمد ﷺ.

---

(١) [يعزو المصنف أحياناً إلى ابن أبي حاتم، ثم يتبين أن القول المنقول هو لأبيه وليس له كما في « الجرح والتعديل» و«التهذيب» للمزي!!]

ثم مهّد لكتابه بمقدمة هامَّة أسند فيها نبذة من أقوال الأئمة في أهمية علم الرجال، ودراسة الأسانيد، وتمييز صحيح السنة من سقيمها، وتمييز ثقات رجال الحديث من ضعفائهم، مما يُعَدُّ مدخلاً جيدًا لمادة الكتاب.

ثم بدأ الحافظ المقدسي كتابه بترجمة الصحابة ممن لهم رواية في هذه الكتب، مبتدئًا بالعشرة المبشرين بالجنة.

ثم ترجم لمن اسمه محمد من رجال هذه الكتب؛ لشرف الاسم.

ثم انتقل لترجمة باقي رجال الكتب الستة مرتبين على حروف المعجم في الجملة، وإلا فقد وقعت له أوهام كثيرة في ترتيب كتابه، كما لاحظت أنه يتعمد الإخلال بالترتيب أحيانًا؛ لتقديم الأسماء المشهورة، كما في تقديمه لمن اسمه خالد على خارجة.

ثم ختم كتابه بكنى الرجال، و أسماء النساء وَكُنَاهُنَّ.

٦- كما علّق المقدسي على بعض التراجم تعليقا علميًا مُهِمًّا، ولم يكتفِ بالنقل فقط، كما في خاتمة ترجمته لعبد الحميد بن بهرام.



المبحث الرابع

أوهام المصنف وتهذيب المزي لكتابه

- إن من عادة مَن يطرُق بابًا من أبواب التصنيف للمرة الأولى أن يقع له بعض الوهم والزلل في ذلك، ولما كان كتاب «الكمال» هو أول مصنَّف في رواة الكتب الستة، وقع لمصنفه بعض الأخطاء والأوهام، التي دفعت الحافظ المزي لتصنيف كتابه العظيم الذي لم يُصنَّف مثله في بابه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

يقول المزي في مقدمة «تهذيب الكمال»: «وأما السنة، فإن الله تعالى وفَّق لها حُفَّاظًا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة، وضروب عديدة؛ حرصًا على حفظها، وخوفًا من إضاعتها، فكان من أحسنها تصنيفًا، وأجودها تأليفًا، و أكثرها صوابًا، وأقلها خطأً، وأعمها نفعًا، وأعودها فائدة، وأعظمها بركة، وأيسرها مؤونة، وأحسنها قبولاً عند الموافق والمخالف، وأجلها موقعًا عند الخاصة والعامة: «صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري»، ثم «صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري»، ثم بعدهما كتاب «السنن» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ثم كتاب «الجامع» لأبي عيسى محمد بن عيسى

الترمذي، ثم كتاب «السنن» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ثم كتاب «السنن» لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه القزويني، وإن لم يبلغ درجتهم، ولكل واحد من هذه الكتب الستة مزية يعرفها أهل هذا الشأن، فاشتهرت هذه الكتب بين الأنام وانتشرت في بلاد الإسلام، وعظم الانتفاع بها، وحرص طلاب العلم على تحصيلها، وصنفت فيها تصانيف، وعلقت عليها تعاليق، لبعضها في معرفة ما اشتملت عليه من المتون، وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها في مجموع ذلك.

فكان من جملة ذلك كتاب «الكمال»، الذي صَنَّفه الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سُرور المقدسي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب الستة، وهو كتاب نفيس، كثير الفائدة، لكن لم يَصْرِف مصنفه - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - عنايته إليه حق صرفها، ولا استقصى الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاءً تامًا، ولا تتبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها في كتابه تتبعًا شافيًا؛ فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال».

- وأنبه على أن المزي لم ينُص على جميع أوهام المقدسي في كتابه؛ طلبًا للاختصار، كما نبه عليه في «تهذيبه»(١)، إنما اكتفى بتصحيحها في مواضعها.

(١) (١١/ ١٥٣).

● وإليك بيان أهم أوهام الحافظ المقدسي في كتابه، وما فعله المزي لإصلاحها في «تهذيبه»:

١- تقدم أن المقدسي قد بذل جهده في جمع رجال الكتب الستة، مع تنبيهه على تعذّر استقصائهم، فقام الحافظ المزي بإضافة الرجال الذين فاتوا المقدسي في «كماله».

٢- وأنبه إلى أن فوات المقدسي في «كماله» لم يكن كثيرًا، فقد أخذتُ حرف الحاء كعَيِّنة من كتابه، وعارضته على «تهذيب الكمال»، وأفردتُ زوائد المزي على المقدسي، فلم تتعدَّ ٢٠ ترجمة من أصل ٦٠٠ ترجمة تقريبًا، وهي نسبة قليلة في الجملة، إلا أنه في مجموع الكتاب يكون الفوات عددًا كبيرًا، نص المزي في مقدمة كتابه على أنه يزيد على مئات عديدة، فقال:

«فتتبعت الأسماء التي حصل إغفالها منهما جميعًا، فإذا هي أسماء كثيرة، تزيد على مئات عديدة، من أسماء الرجال والنساء»[1].

٣- كما اعتنى المزي عنايةً بالغةً بذكر رواة التمييز، ولم يعتنِ الحافظ المقدسي بهذا الباب، مع أهميته في تمييز الرواة، وعدم الوقوع في الخلط بين التراجم.

٤- كما اعتنى المزي ببيان أوهام الحافظ عبد الغني المختصة بالمترجَمين؛ فقد ترجم الحافظ عبد الغني لعدد من الرواة لا وجود لهم في الواقع، نتج ذلك عن تصحيفات في نسخ الحافظ عبد

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ١٤٨).

الغني من الكتب الستة، فنبه عليها المزي.

٥- بالإضافة إلى التنبيه على أوهامه في أبواب الجمع والتفريق، فقد كرر الحافظ عبد الغني بعض التراجم وهمًا، وظنًّا منه أن الواحد اثنين، كما لفق بين بعض التراجم فيترجم لرجلين في موضع واحد ظنًّا منه أنهما واحد.

٦- وبالإضافة إلى الزيادة والتنقيح والتحرير لرواة الكتب الستة، رأى المزي أن يضيف إلى الكتاب رجال الأئمة الستة في باقي مصنفاتهم، يقول المزي:

«ثم وقفتُ على عدة مصنفات لهؤلاء الأئمة الستة غير هذه الكتب الستة، وستأتي أسماؤها قريبًا إن شاء الله تعالى، فإذا هي تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكر في الكتب الستة، ولا في شيء منها، فتتبعتها تتبعًا تامًّا، وأضفتها إلى ما قبلها، فكان مجموع ذلك زيادة على ألف وسبع مئة اسم من الرجال والنساء»(١).

٧- ومن دقة المزي في هذا الباب كذلك: أنه إذا وقع خلاف في اسم الراوي؛ فإن المزي يذكره في الأشهر أو الأقوى، وهذا مما لم يعتن به المقدسي على أهميته، وكذلك إذا كان الراوي أشهر بكنيته، فيتحرى المزي ترجمته في الكنى، بخلاف المقدسي.

٨- ومن إضافات المزي في هذا الباب: أنه أفرد فصولاً مهمة في آخر الكتاب لم يذكرها المقدسي؛ كمن اشتهر بنسبة، أو بلقب. وفصل

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ١٤٨).

المبهمات، يقول المزي:

«فإذا انقضت الأسماء؛ ذكرنا المشهورين بالكنى على نحو ذلك، فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير اختلاف فيه؛ ذكرناه في الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى خاصة، ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف في ترجمته، ثم ذكرنا أسماء النساء على نحو ذلك، وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين أو أكثر، فنذكره في أولى التراجم به، ثم ننبه عليه في الترجمة الأخرى، وقد ذكرنا في أواخر هذا الكتاب فصولاً أربعة مهمة، لم يذكر صاحب الكتاب شيئًا منها، وهي:

فصل فيمن اشتهر اسمه بنسب إلى أبيه، أو جده، أو أمه، أو عمه، أو نحو ذلك، مثل: ابن بجره، ابن الأصلح، وابن أشوع، وابن جريج، وابن عُلَيَّة، وغيرهم.

وفصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صناعة، أو نحو ذلك، مثل: الأنباري، والأنصاري، والأوزاعي، والزهري، والشافعي، والعدني، والمقابري، والصيرفي، والفَلاَّس، وغيرهم.

وفصل فيمن اشتهر بلقب، أو نحوه، مثل: الأعرج، والأعمش، وبُندار، وغندر، وغيرهم. ونذكر فيهم وفيمن قبلهم نحو ما ذكرنا في الكنى.

وفصل في المبهمات، مثل: فلان عن أبيه، أو عن جده، أو عن أمه، أو عن عمه، أو عن خاله، أو عن رجل، أو عن امراة، أو نحو

ذلك، وننبه على اسم من عرفنا اسمه منهم» [(١)].

٩- وبهذا اجتمعت عند المزي مادة ضخمة في تصحيح كتاب «الكمال»، والاستدراك عليه، والزيادة فيه؛ مما جعله يتردد في إفراد مصنفٍ مستقل بذلك، يقول المزي:

«فترددتُ بين كتابتها مفردة عن كتاب الأصل، وجعلها كتابًا مستقلاً بنفسه، وبين إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها في سلكه، فوقعت الخِيرَةُ على إضافتها إلى كتاب الأصل ونظمها في سلكه، وتمييزها بعلامة تفرزها عنه، وهو أن أكتب الاسم واسم الأب، أو ما يجري مجراه بالحمرة، وأقتصر في الأصل على كتابة الاسم خاصة بالحمرة».

١٠-إلا أن كتاب «الكمال» قد نبهَنا لبعض الأوهام الواقعة عند المزي، كما في تكراره لترجمة (عبد الله بن عامر بن البراد) في: (عبد الله ابن البراد)، دون أن يفطن لذلك.

١١-أما في الفقرة الثانية والثالثة من فقرات الترجمة، وهي: أسماء الشيوخ والتلامذة؛ فإن الحافظ المزي لم يقلد الحافظ عبد الغني فيما ذكره، بل جعل يتتبع، فأضاف على ما ذكره الحافظ عبد الغني عددًا كبيرًا من أسماء الشيوخ والتلامذة، محاولاً الاستقصاء في ذلك، وكان ينبه في حواشي كتابه على الأوهام التي وقعت للحافظ عبد الغني في هذا الباب، فقد تصحفت في كتابه أسماء كثيرة، كما ذكر شيوخًا لم يدركهم المترجم له، وتلامذة لم يأخذوا عنه.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ١١٥).

إلا أنه في المقابل وجدت عند الحافظ عبد الغني زيادات في هذا الباب، لم يذكرها المزي في كتابه، ولم ينبه عليها في الحواشي ويضمها إلى أوهامه، وكنت أراجع المصادر السابقة فأجد المقدسي نقل ذلك من غيره، كـ«تاريخ البخاري»، أو كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، فينبغي للباحث أن يتوسع في التأكد من ذلك، فقد يكون ذلك مما فات المزي فيُستدرك عليه، وقد يكون المزي توقف فيه، حيث لم يقف على رواية عن هؤلاء الشيوخ، ولكنه لم يستطع أن يجزم بتوهيم من ذكر ذلك.

١٢- وبعد أن أضاف المزي كثيرًا من أسماء الشيوخ والتلامذة؛ قام بترتيب ذلك كله على حروف المعجم؛ حتى يسهل على الناظر الوقوف على مراده، وهذا من أجلِّ ما قدمه المزي في كتابه.

١٣- أما في مادة الجرح والتعديل؛ فلم يقلِّد المزيُّ الحافظَ المقدسيَّ في ذكر ما ذكره، بل ظهر لي- وأنا أعمل في تحقيق الكتاب- أن المزي كان كثيرًا ما يُقابل المادة المنقولة في كتاب المقدسي على الكتب الأصلية، فيُصحح ما وهم المقدسي في نقله، ويُدَقِّق في ذلك.

١٤-ثم قام المزي بإضافة مادة كبيرة من الجرح والتعديل في الرواة، ففاق «كمال» المقدسي في ذلك، وإن كان ظهر لي أن المقدسي قد تعمد إغفال كثير من ذلك لاختصار كتابه، إلا أن صنيع المزي كان موفقًا إذ إن التعويل في تمييز الصحيح والسقيم إنما يكون على مادة الجرح والتعديل المذكورة في الرواة.

• وقد كانت مصادر المزي قريبة من مصادر المقدسي، إلا أن الفارق- كما ذكرتُ- أن المزي حاول استيعاب ما ورد في هذه الكتب، بخلاف المقدسي، يقول المزي:

«واعلم أن ما كان في هذا الكتاب من أقوال الجرح والتعديل ونحو ذلك، فعامَّته منقول من «الجرح والتعديل» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الحافظ بن الحافظ، ومن كتاب «الكامل» لأبي أحمد عبد الله بن عَدِيٍّ الجرجاني، ومن كتاب «تاريخ بغداد» لأبي بكر أحمد ابن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ، ومن كتاب «تاريخ دمشق» لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر الدمشقي الحافظ، وما كان فيه من ذلك منقولاً من غير هذه الكتب الأربعة، فهو أقل مما كان فيه من ذلك منقولاً منها، أو من بعضها»[(١)].

١٥- إلا أن الحافظ المزي قد فاتته بعض النقولات الخاصة بالجرح والتعديل التي أوردها المقدسي في كتابه، وبعضهما مُهِمٌّ، كما تجده في ترجمة عبد الله بن لهيعة، وقد ميَّزنا زوائد المقدسي في حاشية التحقيق، وهذا مما يُحسب لكتاب عبد الغني.

١٦- ثم في الكلام على الوفيات، توسع المزي بأكثر مما فعل المقدسي؛ فذكر الخلاف في وفيات الرواة مع الترجيح.

١٧- أما النص على مَنْ روى لكل راو من أصحاب الكتب الستة؛ فلم يُقلد المزيُّ الحافظ عبد الغني كذلك في هذا الباب، بل استدرك

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٢، ١٥٣).

عليه وصحح أوهامه، ولم يكتفِ المزي بطريقة المقدسي بالنص على ذلك في عبارة مستقلة، بل رأى بالإضافة إلى ذلك أن يضع رموزًا على كل راوٍ تبيِّن مَن روى له؛ تسهيلاً على الناظر، يقول المزي:

«وقد جعلت على كل اسم كتبته بالحمرة رقمًا من الرقوم المذكورة، أو أكثر بالسواد؛ ليعرف الناظر إليه عند وقوع نظره عليه مَنْ أخرج له من هؤلاء الأئمة، وفي أي كتاب من هذه الكتب أخرجوا له، ثم أنص على ذلك نصًّا صريحًا عند انقضاء الترجمة، أو قبل ذلك، على حسب ما يقتضيه الحال، إن شاء الله تعالى»(١).

وقد ذكر رموزه في مقدمة كتابه(٢).

١٨- ولم يكتف المزي بالرمز للمترجَم له، بل رمز كذلك على الشيوخ والتلامذة ممن لهم رواية في الكتب الداخلة في شرطه؛ حتى يعرف الناظر أين رواية المترجم عن هؤلاء الشيوخ، وأين روى عنهم هؤلاء التلامذة.

يقول المزي: «وذكرتُ أسماء من روى عنه كل واحد منهم، وأسماء من روى عن كل واحد منهم في هذه الكتب، أو في غيرها، على ترتيب حروف المعجم أيضًا، على نحو ترتيب الأسماء في الاسم، وقد رقمت عليها أو على بعضها رقومًا بالحُمرة يُعرف بها في أي كتاب من هذه

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ١٥١).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ١٤٩، ١٥٠).

الكتب وقعت روايته عن ذلك الاسم المرقوم عليه عنه، ثم ذكرتُ في تراجمهم روايتهم عنه أو روايته عنهم كذلك؛ لتكون كل ترجمة شاهدة للأخرى بالصحة، والأخرى شاهدة لها بذلك»(١).

١٩- وفي ترتيب الكتاب، لم يتابع المزي «كمال» المقدسي في بعض الجوانب، حيث لم يرَ إفراد الصحابة وحدهم، بل رأى أن الأولى دمجهم مع باقي الرواة، يقول المزي:

«وقد كان صاحب الكتاب رَحِمَهُ اللَّهُ ابتدأ بذكر الصحابة أولاً، الرجال منهم والنساء على حِدَة، ثم ذكر مَنْ بعدهم على حدة، فرأينا ذكر الجميع على نسقٍ واحدٍ أولى؛ لأن الصحابي ربما روى عن صحابي آخر عن النبي ﷺ فيظنه من لا خبرة له تابعيًا، فيطلبه في أسماء التابعين فلا يجده، وربما روى التابعي حديثًا مُرسلاً عن النبي ﷺ فيظنه مَن لا خبرة له صحابيًا، فيطلبه في أسماء الصحابة فلا يجده، وربما تكرر ذكر الصحابي في أسماء الصحابة وفيمن بعدهم، وربما ذكر الصحابي الراوي عن غير النبي ﷺ في غير الصحابة، وربما ذكر التابعي المرسل عن النبي ﷺ في الصحابة، فإذا ذكر الجميع على نسق واحد زال ذلك المحذور، وذكر في ترجمة كل إنسان منهم ما يكشف عن حاله إن كان صحابيًا أو غير صحابي»(٢).

٢٠- كما لم يرَ تقديم المحمدين مطلقًا، بل رأى أن الأولى أن يقدمهم في

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ١٥١).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٤).

حرف الميم، يقول المزي:

«وقد رتبنا أسماء الرواة من الرجال في كتابنا هذا على حروف المعجم في هذه البلاد، مبتدئين بالأول فالأول منها، ثم رتبنا أسماء آبائهم، وأجدادهم على نحو ذلك، إلا أنا ابتدأنا في حروف الألف بمن اسمه أحمد، وفي حرف الميم بمن اسمه محمد؛ لشرف هذا الاسم على غيره، ثم ذكرنا باقي الأسماء على الترتيب المذكور»(١).

- وقد أصلح المزي في كتابه كثيرًا من المواضع التي أَخَلَّ المقدسي في ترتيبها.



(١) «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٥).